شركة الإمارات للعناصر والتكنولوجيا ش.م.ع

بنود وشروط الشراء

1. التعريفات العامة

أ) في هذه الشروط تقصد بـ "القانون المعمول به" القوانين اللازمة والمراسيم والتوجيهات والقرارات الوزارية والتوجيهات والقواعد / اللوائح الصادرة من أي حكومة أو سلطة حكومية أو وزارة أو هيئة أو هيئة تنظيمية أخرى تابعة للسلطة عمان. "المشتري" يعني شركة الإمارات للعناصر والتكنولوجيا ش.م.ع، بما في ذلك مجموعة **Element Materials Technology**؛ "المورد" يعني المورد المذكور في الطلب؛ "البضائع" تعني البضائع أو المواد الخام والمكونات والمعدات والمواد أو أي منتجات أو مواد مساعدة ضرورية؛ "الخدمات" تقصد بها الخدمات المنصوص عليها في الطلب وأي خدمات إضافية ضرورية؛ "الشركة" تعني شركة الإمارات للعناصر والتكنولوجيا ش.م.ع وأي من الشركات التابعة لها.

ب) تعني العقود المبرمة بين الشركات التابعة (المرسوم الاتحادي رقم 74/4 وتعديلاته)؛ "العقد" يعني العقد الذي يتضمن هذه الشروط والطلب (المبرم بين المشتري والمورد لبيع البضائع و / أو الخدمات؛ "الطلب" يعني طلب المشتري للبضائع و / أو الخدمات من المورد؛ "ضمانات المورد" تعني تلك الضمانات على النحو المبين في البنود 5 أ، 5 ب، و 5 ج.

ب) يشكل الطلب عرضًا من المشتري لشراء البضائع و / أو الخدمات من المورد وفقًا لهذه الشروط يُعتبر الطلب قبول الطلب من المورد (الذي يحدث أولاً):

I. إصدار المورد قبولاً خطياً للطلب؛ أو
II. أي تصرف من جانب المورد يعتبر قبولاً ضمنياً في ذلك الطلب،

i. أن تطابق الخدمات، عند الشراء من تقديمها إلى المشتري، المواصفات المتفق عليها، أو، إن لم تكن فيجب أن تطابق المواصفات التي يعلن المورد بأي وصف أو عرض توضيحي، وتكون أفضل من نوع مطابق عرف التجارة بين العارضين المشتري.

ii. أن تكون الخدمات مزودة أعلى مستوى للرعاية والمهارة والتصريع الفني في التجارة ويجب على المورد الالتزام بالخطط في تكون أمن على مسؤوليته الخاصة وأن يلبيها أعلى درجات الرعاية والمهارة الفنية في التجارة لكافة أغراض ومواد المشتري) **إن وجدت** (المقدم للمورد أو يتم الاتفاق عليها في الخدمات.

iii. أن يتمتع موظفيه بالمهارة والخبرة المناسبة لأداء المهام المسندة إليهم، وعددك كافٍ لضمان الوفاء بالتزامات المورد فوق لهذا العقد.

iv. م خدم

المشتري عند انتهاء أو إنهاء العقد يتعهد المورد بناء على طلب المشتري، وبدون أي تكلفة على المشتري بتنفيذ أوامر الشراء التي تنفذ **بموجب الحالة** (مثل هذه الوثائق أو الفحوص أو الإعلانات التي تتطلب من موظف مؤهل الحصول على الحق الكامل والملكية والمصلحة في الحقوق المرتبطة بشخص المشتري.

ب) يجب ألا يستخدم المورد أو يسمح باستخدام أية طريقة أو علامات تجارية أو أسماء تجارية لا يملك المشتري أو يطلبه المشتري ما لم يتم تقديمها أو استخدامها من قبل المورد في إطار الخدمات أو الخدمات

ج) لا يجوز للمورد الإفصاح أو فرض أي طرف ثالث القيام بأي عمل من شأنه أن يعطل أو يتدخل مع أي حقوق ملكية للمشتري، ولا يجوز أن يحذف أو يأذن لأي طرف ثالث بأن يحذف أي عمل، من خلال حذف سري أو غير ذلك.

8. السرية

يجب على المورد أن يخضع لسرية تامة لجميع البيانات أو المعلومات أو الخطابات أو الاختراعات أو العمليات أو المبادرات أو المعلومات المتعلقة بأعمال أشخاص أو ممتلكات المشتري أو أي من الفروع أو الخدمات ذات الطبيعة السرية قد تم الكشف عنها للمورد من قبل المشتري أو موظفيه أو وكلائه أو وكلائه، وأي معلومات سرية أخرى تتعلق بأعمال المشتري أو منتجاته أو خدماته التي يحصل عليها المورد بموجب هذا العقد.

9. حماية البيانات

لأغراض هذا البند 9، تعني "البيانات الشخصية" أي معلومات يمكن من خلالها تحديد هوية الشخص و"خرق البيانات الشخصية" يعني حادثة مؤكدة فيها الوصول إلى البيانات الشخصية و / أو الكشف عنها بطريقة غير مصرح بها.

أ) يوافق المورد على عدم توفير أو إتاحة بيانات شخصية أخرى للمشتري بخلاف المعلومات المتصلة بالخدمات **على سبيل المثال، وثائق العمل وعقود العقد التي تحتوي على المعلومات الشخصية للموظفين** (، ما لم يتطلب المشتري خلاف ذلك. في هذه الحالة تُحدد هذه البيانات الشخصية الضرورية خصيصًا من قبل المورد ويوافق عليها المشتري خطيًا.

ب) يجب على المورد التزام جميع القوانين والمعمول بها فيما يتعلق بالبيانات الشخصية، بما في ذلك دون حصر القوانين التي تحكم حماية البيانات الشخصية، بما في ذلك التزامه بموجب العقد، إلى الحد الذي يتم فيه التعامل مع أي بيانات شخصية من قبل المورد يجب على المورد: i) عدم إجراء أو قبول أو تعديل أو تغيير البيانات الشخصية أو الكشف عن البيانات الشخصية أو الوصول إليها بخلاف التعليمات الموثقة من المشتري **ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك وتقديم البيانات الشخصية حسب الضرورة لتوفير الخدمات وفقًا لشروط هذا العقد وفقًا للقوانين المعمول بها**؛ ii) التأكد من أن موظفيه الذين يمكنهم الوصول إلى البيانات الشخصية يخضعون لالتزامات أو تعهدات السرية المناسبة.

أ)

12. التعويض

يجب على المورد تعويض المشتري ضد أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة أو لاحقة أو أضرار أو إجراءات أو التزامات أو مطالبات أو تكاليف أو مصاريف **بما في ذلك المصروفات القانونية على أساس التعويض** (والتي يتعرض لها أو يتكبدها المشتري نتيجة أو ناشئة عن أو فيما يتعلق بما يلي:

I. أي سلع و / أو خدمات غير مطابقة لبيان المورد
II. أي سلع و / أو خدمات تكون معيبة أو غير مطابقة للقانون أو للغرض المعمول به
III. أي تسليم متأخر أو غير كامل للسلع أو أداء الخدمات من قبل المورد
IV. المورد أو أي إهمال من جانب المورد أو موظفيه أو وكلائه أو مقاوليه

ح (يعفى أطراف العقد أنفسهم من أي مسئولية أو التزام يترتب على تنفيذ أي من شروطهما أياً كان موجب القانون العماني **المرسوم السلطاني رقم 2013/29**) من قبل أي شخص طبيعي أو اعتباري، يحق لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يتنازل عن أي حق يتعلق بموضوع أو قيمة العقد.

ط (يخضع العقد وفسره وفق القوانين السارية في سلطنة عمان ويخضع للمواد الخاصة بالاختصاص القضائي لمحاكم سلطنة عمان.